



لجنة الأمن الغذائي العالمي
الدورة السابعة والثلاثون
روما، 17 – 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2011
البند الخامس
موائد مستديرة عن السياسات المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية

بيان المحتويات

الفقرات	
8-1	أولاً- التحديات
48-9	ثانياً- القضايا الرئيسية
12-9	ألف- أدوار النساء في الإنتاج الزراعي وإدارة الدخل
24-13	باء- معوقات النساء في مجال الإنتاج الزراعي وإدارة الدخل
35-25	جيم- ما السبب في التركيز على النساء من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية؟
48-36	دال- معوقات أدوار النساء المنزلية والإنجابية
70-49	ثالثاً- توصيات وتوضيحات بشأن السياسات

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماع لجنة الأمن الغذائي متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org/cfs. وستوزع على المندوبين نسخة إلكترونية من جميع الوثائق عند التسجيل.

مسائل تعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي:

إن اللجنة

- 1- تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى أن تكفل المشاركة المجدية للنساء في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بإنجاز حقوق المرأة في الغذاء والتغذية، والصحة، والتعليم، والمياه، وفي التشريعات المتصلة بالنفوذ إلى الموارد على قدم المساواة
- 2- وتحث الدول الأعضاء على وضع سياسة وإطار قانوني يكفل للنساء والرجال سبل حصول متساوية على الموارد الإنتاجية بما في ذلك ملكية الأرض وتوارثها، والنفوذ إلى الخدمات المالية، والتكنولوجيا والمعلومات الزراعية، وتسجيل نشاط الأعمال وإدارته، وفرص العمالة
- 3- وتحث الدول الأعضاء على كفالة أن تأخذ خطط الاستثمار الزراعي في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لكل من النساء والرجال
- 4- وتحث الدول الأعضاء على تضمين الاعتراف بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، بما في ذلك الغذاء والتغذية، في دساتير/تشريعات الدول بحسب ما تقتضيه اتفاقيات حقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقات الدولية
- 5- وتدعو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى إدراج تحسين الحالة التغذوية للنساء والفتيات المراهقات والأطفال كهدف جلي ونتيجة متوقعة في البرامج وعمليات الاستجابة للطوارئ والاستراتيجيات والسياسات المتصلة كلها بالزراعة والأمن الغذائي والتغذوي
- 6- وتدعو الدول الأعضاء إلى دعم اعتماد وتنفيذ تشريعات حماية الأمومة والتدابير المتصلة بذلك التي تسمح للنساء بأداء دورهن كمقدمات للرعاية ومن ثم توفير الحاجات التغذوية لأطفالهن وحماية صحتهم، في الوقت الذي تحمي فيه أمنهن في العمالة
- 7- وتحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين على تحديد ودعم الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بمواصلة تقوية الأمن الغذائي والتغذية للذين يراعيان جوانب المساواة بين الجنسين:
 - (أ) ينبغي أن تكون الإحصاءات مفصلة بحسب الجنس، مثل أعداد المشتغلين بالإرشاد، والمزارعين المنضوين في التعاونيات، إلى آخره.
 - (ب) وينبغي القيام بالتحليل الجنساني وتقييمات تأثير التغذية لتوفير المعلومات لعمليات رسم سياسات وبرامج ومشاريع الأغذية والتغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك الأهداف والتمويل الملائمين من حيث المساواة بين الجنسين
 - (ج) وينبغي تصميم خطط وسياسات وبرامج الاستثمار الزراعي بما يوفر للنساء والرجال نفاذاً متساوياً إلى خدمات البرامج وعملياتها، على أن تكون مدركة لالتزامات المرأة بالاقتصاد المنزلي والإنجابي
 - (د) وينبغي إعطاء الأولوية للمزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة في البرمجة الزراعية من أجل إيجاد مجال عادل للمنافسة وتعزيز الإنصاف
- 8- وتكفل إدراج مسألة المساواة بين الجنسين في آليات رصد الخطوط التوجيهية الطوعية الراهنة والمستقبلية، بما في ذلك الحق في الغذاء، والإدارة المسؤولة للأراضي ومصايد الأسماك والغابات، والمبادرات المماثلة التي ستجري مناقشتها أو الموافقة عليها في لجنة الأمن الغذائي العالمي
- 9- وتطلب إلى المكتب أن يتخذ، بالتشاور مع الجماعة الاستشارية والأمانة المشتركة، الخطوات الملائمة لتوحيد المصطلحات الرسمية التي ينبغي أن تستخدمها اللجنة مثل "الأمن الغذائي والتغذية" أو "الأمن الغذائي والتغذوي".

أولاً - التحديات

الأمن الغذائي - عندما يتاح للبشر كافة نفاذا ماديا واجتماعيا واقتصاديا في جميع الأوقات إلى أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة

1- ينبني الأمن الغذائي بالأساس على ثلاث دعائم أساسية- توافر الغذاء من خلال الإنتاج أو الأسواق، والحصول على الغذاء من خلال النفاذ إلى الأسواق والدخل، والانتفاع بالغذاء. ويضيف عنصر "جميع الأوقات" في التعريف مفهوم الاستقرار بالنسبة لجميع الدعائم. وتقوم النساء بدور حيوي في كافة الدعائم الثلاثة. إذ أنهن ينتجن الغذاء من أجل أسرهن المعيشية، ويعملن في الزراعة وغيرها من الأنشطة ويستخدمن مكاسبهن في شراء الأغذية والرعاية الصحية والموارد اللازمة لأطفالهن، ويستخدمن الغذاء وغيره من الموارد التكميلية لتوليد الأمن التغذوي. وتتوقف قدرة النساء على إنتاج الغذاء واكتساب الدخل وتوليد الأمن التغذوي على البني الاجتماعية السائدة والأنماط التي تحكم قدرتهن على النفاذ إلى الموارد والخدمات الضرورية.

2- وكثيرا ما أهملت نواتج التغذية في المناقشات التي تجري حول الأمن الغذائي. وفي حين أن التغذية تعتبر مجال تركيز بوجه خاص في الدعامة الثالثة (الانتفاع بالغذاء)، مثلها مثل المساواة بين الجنسين، فإن بعض أوجه التغذية تنتشر عبر الدعائم الثلاثة. والجوع المستتر واحد من مظاهر الفشل المنتشر في كل دعائم الأمن الغذائي. فقد يبدو الأفراد كما لو كانوا على قدر جيد من التغذية ويستهلكون سرعات حرارية كافية، ولكن لديهم نقص في المغذيات الدقيقة الرئيسية مثل فيتامين ألف والحديد واليود، إلى آخره. ويعد ذلك جوع مستتر يفضي إلى وظيفة مناعية سيئة وزيادة في المرض، وسوء نمو وتنمية ذهنية، ويفضي في نهاية الأمر إلى حياة تتصف بالإمكانات المحفظة. وكثيرا ما تركز المناقشات التي تدور حول إنتاج الغذاء على زيادة الغلة، وزيادة المعروضات، ولكنها تهمل مناقشة تكوين المعروضات المتزايدة. فهل ينصب التركيز على الحبوب الأساسية أو هل تشمل تركيزا على الثروة الحيوانية، والأحياء المائية، والفاكهة والخضروات؟ وتحتوي هذه الأغذية المرتفعة النوعية على مواد معدنية قيمة، ومغذيات دقيقة أخرى، ذات أهمية بالغة للأمن التغذوي.

3- وتقوم النساء، في معظم المجتمعات، بدور أولي في ترجمة الغذاء المتاح إلى أمن تغذوي، ولا سيما للأطفال الصغار. وتتوقف قدرتهن على القيام بذلك على المدخلات التكميلية مثل النفاذ إلى الرعاية الصحية، والمياه، والطاقة، وعلى رؤوس أموالهن البشرية، والبيئة التي يعشن فيها، بما في ذلك الإصحاح والطلب المتزايد على وقتهن. وقد يعيش الأفراد في بيئات صحية سيئة، تتصف بسوء النظافة الصحية والإصحاح، وهو ما يسفر عن اعتلال الصحة بشكل متكرر ويضر بالنتائج التغذوية رغما عن وجود غذاء كاف. وقد يكون وقت أمهات الرضع والأطفال الصغار مقيدا جدا، لا سيما في أوقات الذروة في الروزنامة الزراعية، وغير قادرات على إطعام الطفل بطعام متنوع بشكل ملائم بقدر ما هو ضروري نتيجة لصغر معدة الأطفال الصغار جدا وحاجاتهم التغذوية المرتفعة.

4- وتوضح الشواهد أنه في حين يعتبر توافر الغذاء ضروريا للأمن التغذوي، فإن ذلك لا يكفي. فبالنسبة لأي مستوى معين من توافر الغذاء، يمكن أن تتفاوت معدلات نقص وزن الطفل من درجة منخفضة تصل إلى 2-10 في المائة إلى درجة مرتفعة تصل إلى 40-70 في المائة (البنك الدولي، 2006). وفي كثير من أنحاء العالم، تتعايش الأمهات الزائدات الوزن في الأسرة المعيشية مع أطفال ناقصي الوزن. و40 في المائة من النساء في موريتانيا بدينات في حين أن 30 في المائة من أطفالهن ناقصي الوزن.

5- وفي حين يمكن للفقر أن يحد من التحسينات التغذوية، فإن الشواهد تبين أنه لا يتعين علينا أن ننتظر الحد من الفقر لإنجاز بعض التحسينات التغذوية. فيمكن للأطفال في الأسر المعيشية الأفقر التي ترأسها نساء أن يحققوا نتائج تغذوية أفضل من تلك التي يرأسها أقران ذكور (Kennedy and Peters، 1992).

6- وحالة المرأة التغذوية لها تأثير مباشر أيضا على الحالة التغذوية للأطفال وقدرتهم على التعليم وإنتاجيتهم في وقت لاحق من الحياة. ولا يعود رفع الحالة التغذوية للمرأة بالنفع عليها فقط ولكنه يعتبر طريقة قوية لتحسين رأس المال البشري في الجيل التالي، ومن ثم استدامة زيادة الأمن الغذائي والتغذية.

7- ومن شأن ذلك أن يكشف عن أهمية التركيز مباشرة على دور المرأة في الغذاء والصحة والرعاية في الأسرة المعيشية حيث أن ذلك يقوم بدور حاسم في تحديد النتائج التغذوية للأطفال. ويتمثل جوهر التحدي الجنساني في الأمن الغذائي وفي التغذية في عدم الإنصاف فيما بين الأسر المعيشية في تخصيص العمل، والنفاز إلى الموارد، والملكية، والسيطرة على اقتصاد الأسرة المعيشية، وهو الأمر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا باقتصاد السوق. وفي حين ينصب التركيز الرئيسي للرجال على اقتصاد السوق، فإن النساء يتقلبن باستمرار بين أدوار متعددة تؤازر اقتصاد الأسرة والاقتصاد الإنجابي، فيوفرن خدمات مجتمعية، وينخرطن كلما أمكن في اقتصاد السوق. ويعتمد اقتصاد السوق على اقتصاد الأسر المعيشية ولكن معظم الحسابات الوطنية تعجز بشكل كامل عن الاعتراف باقتصاد الأسرة المعيشية، ومن ثم، كثيرا ما تهمله السياسات العامة هو والدور الرئيسي الذي تقوم به النساء. وفي حين تغض معظم السياسات الطرف عن المساواة بين الجنسين، فإنها ليست محايدة جنسانيا في تأثيرها الناجم عن مجموعات الأدوار والموارد والتنقل والقيود المختلفة التي تواجه الرجال والنساء. وفي ضوء غياب التحليل الجنساني فإن من الممكن أن يكون للسياسات تأثير سلبي غير متعمد على الأمن الغذائي وعلى التغذية بواسطة زيادة الإضرار بدور المرأة في نطاقات مختلفة.

8- وتتطلب كفالة الأمن الغذائي والتغذية على صعيد الأسرة المعيشية والصعيد العالمي، الاستثمار في الزراعة المراعية لجوانب التغذية وحماية حقوق المرأة وتحسين وضعها الاجتماعي والتغذوي. والاستثمار الطويل الأجل في دور المرأة كموطن كامل ومتساو- من خلال التمكين التغذوي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الأفضل- هو الطريقة الوحيدة لتنفيذ تحسينات مستدامة في الأمن الغذائي والتغذية.

ثانياً- القضايا الرئيسية

ألف- أدوار النساء في الإنتاج الزراعي وإدارة الدخل

9- وتلعب النساء دوراً رئيسياً في القطاع الزراعي، ومن ثم ينخرطن بنشاط في اقتصاد السوق على نحو ما يبينه الجدول 1. ففي أفريقيا تعمل أكثر من 50 في المائة من النساء في الزراعة، وتعمل أكثر من 44 في المائة منهن فيها في إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعمل نسبة مئوية منهن في الزراعة بأكبر من الرجال.

الإقليم	العمالة الذاتية في الزراعة، % من البالغين		الإدارة في الزراعة، % من البالغين		مجموع العاملين في الزراعة، % من البالغين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	56.6	53.5	4	1.4	60.6	54.9
جنوب آسيا	33.1	12.7	21.8	11.4	54.9	24.1
شرق آسيا/ المحيط الهادئ	46.8	38.4	9.4	5.7	56	44.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	24.6	38.6	9.4	5.7	56.2	44.1
أوروبا وآسيا الوسطى	8.5	6.9	10.1	5.4	18.6	12.3
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	38.4	22.8	20.9	2.3	59.3	25.1

مستخرج من تقرير التنمية العالمي، 2008، الجدول 9-2

10- بل إن دور النساء في إنتاج الأغذية في الزراعة أكبر. فالنساء يقمن في الكثير من المجتمعات بالإمداد بمعظم قوة العمل في المحاصيل الغذائية، ويسيطرن في كثير من الأحيان على استخدام أو بيع إنتاجهن من الأغذية. والحبوب الغذائية، التي يغلب زراعتها من أجل البيع التجاري، يتحكم في بيعها الرجال بصفة عامة، بينما تعتمد على عمل النساء.

11- وتعتبر قدرة النساء على تعظيم دخولهن من الزراعة ومن الأنشطة الأخرى بالغة الأهمية للأمن الغذائي وللتنمية. وتبين شواهد جمة أن زيادة دخل الأسرة المعيشية بمثابة جزء من هذه القصة فقط. ومن يجلب مالا إضافيا إلى الأسرة المعيشية له دور هام من حيث كيفية إنفاقه. وفي كوت ديفوار يُنفق الكثير بشكل له شأنه على الغذاء والتعليم والأقل على الكحوليات والسجائر عندما تعود حصة كبيرة من النقد الذي تملكه الأسرة المعيشية إلى النساء. والتحسينات في تغذية وصحة الأطفال التي تحققت بزيادة بمقدار 10 دولارات في دخل المرأة تحتاج إلى زيادة بمقدار 110 دولارات في دخل الذكور (Hoddinott and Haddad، 1995). وهناك أمثلة أخرى كثيرة عن التأثيرات المتباينة في دخل النساء على الوضع التغذوي للأطفال وبقاء الأطفال على قيد الحياة وتعليمهم (Haddad et al، 1997).

12- ويمثل هذا الشاهد أساسا للكثير من برامج التحويل النقدي المشروطة الناجحة في شبكة السلامة ونظم الحماية الاجتماعية. وكثيرا ما تكون مشروطة في تحويلات شبكة السلامة في نطاق نفوذ المرأة في الأسرة المعيشية، وحيث تستخدم نقطة التوزيع المتصلة به كوسيلة لتقديم التحويل إلى النساء. ومن بين أمثلة ذلك حضور دورات رصد النمو والنهوض به في عيادات الصحة المحلية، أو انتظام الأطفال في المدارس. وتتعرف تلك البرامج بأن زيادة دخل الأسرة المعيشية ليس هو المهم فقط وإنما بأنه عندما يكون تحت سيطرة النساء فإنه ينفق بطريقة مختلفة تعظم من تأثيره على التنمية البشرية. وزيادة حصة الدخل المتاح تحت سيطرة النساء أو زيادة حيازتهن للأصول يمكن أن يعمل أيضا على تمكين النساء بشكل أوسع داخل الأسر المعيشية، فيزيد من تأثيرهن على نطاقات أخرى لصنع القرار، بما في ذلك خيارات الزراعة والعمل، والقرارات المتصلة بالإنفاق، وغير ذلك من العوامل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. فمثلا، فإن تدعيم ملكية النساء للأرض في نيبال متصل بتحقيق نتائج صحية أفضل للأطفال (Allendorf، 2007).

باء- معوقات النساء في مجال الإنتاج الزراعي وإدارة الدخل

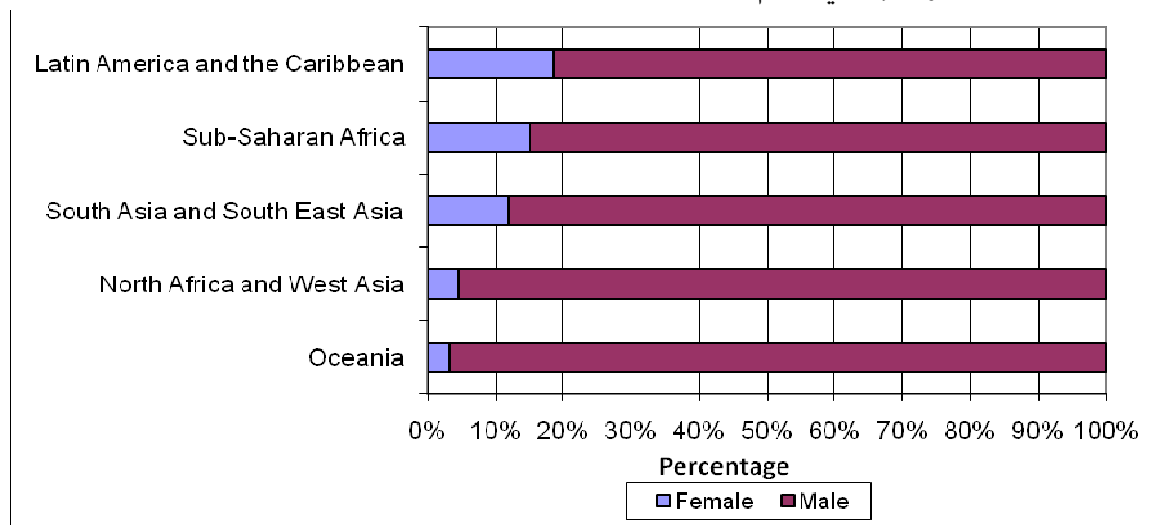
13- تؤثر مواطن عدم المساواة في الملكية والنفاذ إلى رؤوس الأموال المادية والمالية والطبيعية والاجتماعية ومصادر سبل كسب العيش، والسيطرة عليها، تأثيرا سلبيا على إنتاج النساء للأغذية.

14- وامتلاك النساء للأرض أقل احتمالا، وحقوق الاستخدام المعتادة، التي يتوسط فيها أقارب من الذكور، أمر شائع. وتبين الدراسات المستشهد بها في Deere and Doss، 2006، أن النساء يمثلن مجرد 5 في المائة من أصحاب الحيازات المسجلين في كينيا، و15.5 في المائة منهم في نيكاراغوا، و22.4 في المائة منهم في المكسيك (Mexican ejidos)، و10 المائة من الأسر المعيشية في غانا. والرجال ليسوا فقط ملاك الأرض المسجلين في 23 في المائة من الأسر المعيشية، وإنما يملكون في المتوسط زهاء 3 أمثال كمية الأرض التي تملكها النساء. ويبين الرسم البياني التالي أن النساء يمثلن أقل من 20 في المائة من حائزي الأراضي في جميع الأقاليم النامية.

15- يسفر انعدام الأمن لصكوك الملكية عن استثمارات مخفضة وتردي محتمل للبيئة علاوة على الإضرار بإمكانات الإنتاج المستقبلية. وفي غانا، يتمثل الاستثمار الأولي في الأرض في إراحة الأرض. بيد أن إراحة الأرض عبارة عن توازن دقيق، مع احتمال أن تؤدي الإراحة الأطول إلى فقدان الأرض عندما تكون صكوك الملكية غير مأمونة إلا أن إراحة الأرض لفترات أقصر تفضي إلى غلات أقل. ويدلل Goldstein and Udry (2005) على أن من يملكون رأس مال سياسي أقل في القرية يكون لديهم أمن أقل لصكوك الملكية ونتيجة لذلك يتركون أراضيهم للإراحة لفترات أقصر. وفي نطاق الأسر المعيشية، تتفاوت الأرباح عن كل هكتار من الزراعة المقحمة للذرة والكسافا من قطع متماثلة من الأرض تبعا لفرادى عمليات الإراحة وطولها. وتملك النساء رأس مال سياسي أقل، وأمن أقل لصك الحيازة، ويضحون بالأرباح عن كل هكتار باتباع فترات إراحة أقصر.

16- وأفضت دراسات من هذا القبيل، تبين اختلافات في الغلة تبلغ 20 – 30 في المائة فيما بين المزارعين والمزارعات، إلى أن يقترح البعض بأن الرجال مزارعون أفضل. بيد أنه يحدث، كما هو الحال في هذه الدراسات، أن يتبين عندما يتم تفكيك الدراسات أن الاختلافات في الغلة راجعة إلى اختلافات في مستويات المدخلات- العمالة والأسمدة في الأساس. فإذا ما قامت الأسر المعيشية في بوركينا فاصو بإعادة تخصيص إجمالي مدخلاتها الأسرية بطريقة مثلى في جميع قطع الأرض التي يديرها الذكور والإناث، فمن الممكن أن يزيد الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة 10- 20 في المائة (Udery et al، 1995). ورغم أن معظم هذه الدراسات تخص أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد تم توثيق فجوات مماثلة بالنسبة لجميع الأقاليم في نشرة حالة الأغذية والزراعة 2010-2011.

حصة أصحاب الحيازات من الذكور والإناث في الأقاليم النامية الرئيسية



أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

أفريقيا جنوب الصحراء

جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا

شمال أفريقيا وغرب آسيا

أوقيانوسيا

النسبة المئوية: إناث ذكور

المصدر: الرسم البياني في نشرة حالة الأغذية والزراعة، 2011

17- نشر التكنولوجيا الزراعية، وعادة ما يتم من خلال خدمات الإرشاد، بمثابة إحدى مؤثرات السياسات الرئيسية لزيادة الإنتاجية الزراعية. غير أن كلا من ابتكارات التكنولوجيا الجديدة واتباعها يتوقف على أشياء كثيرة، بما في ذلك التركيز على القضايا الصائبة، توافر الأصول المطلوبة لتنفيذ التكنولوجيا، والمنافع المتصورة، وطريقة النشر، وأدوار الجنسين. ومستويات النساء التعليمية الأكثر انخفاضا تعني أنه من غير المحتمل إلى حد كبير أن يكون في مواقع صنع القرار والإدارة في البحوث الزراعية والتعليم الزراعي الأعلى. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كانت النساء يشغلن 14 في المائة فقط من مواقع الإدارة، بالمقارنة مع 24 في المائة من النساء في تلك المجالات (نشرة حالة الأغذية

والزراعة، 2010-2011، الإطار 6). ولذلك فإن صوت المرأة في الزراعة، ومعارفها، مفتقد في الدفع قدما بالسياسات وبقيد الابتكارات في سلسلة القيمة.

18- تُنتج محاصيل الذكور بتوجه تجاري وكثيرا ما تباع عقب حصادها مباشرة تقريبا. وتميل النساء إلى تخزين محاصيلهن من أجل الاستخدامات المنزلية أو تجهيز محاصيلهن مما يضيف لها قيمة من خلال الطحن والتجهيز وغير ذلك من الأنشطة. غير أنه لا يولي اهتمام كبير إلى تحسين التكنولوجيا في تلك المجالات مما يحد من قدرة النساء على إضافة القيمة بكفاءة وزيادة عبء الوقت الذي يتكبدهن.

19- وحتى الأدوات الزراعية التي يشيع استخدامها بشكل غالب في العمليات التي تهيم عليها النساء، مثلا إزالة الأعشاب الضارة أو أنشطة ما بعد الحصاد، كثيرا ما لا تكون مناسبة لنوع الجنس. والتكنولوجيات ليست محايدا جنسانيا: إذ تميل النساء إلى أن يكن أقل وزنا وطولا بالمقارنة مع الرجال وقد لا يكون لديهن قوة عضلية ماثلة. ومن أمثلة التكنولوجيا الخاصة بالنساء أداة العزق الطويلة الذراع التي أدخل العمل بها في العديد من البلدان الأفريقية والتي سهلت من عبء العمل على النساء بالمقارنة مع أدوات العزق التقليدية القصيرة الذراع. ويبرز كون أن هذه الأدوات لقيت مقاومة في بعض البلدان تلك التحديات التي تواجه مطوري التكنولوجيا¹. كما أن انخراط النساء بدرجة أكبر في البحوث الزراعية والتعليم الأعلى يمكن أن يعزز من استحداث تكنولوجيا صديقة للنساء.

20- يعمل الافتقار إلى التكنولوجيا وسوء المعدات على إعاقة الأعمال الزراعية الصغيرة التي تملكها النساء. ففي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يوجد لدى 5 في المائة فقط من الأعمال الصغيرة التي تملكها النساء معدات كهربائية أو ميكنة بالمقارنة مع 48 المائة من الأعمال التي يملكها الرجال (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ).

21- النفاذ إلى مدخلات مثل البذور والأسمدة المحسنة، وإلى خدمات مثل التمويل والإرشاد، يعتبر أمرا مُشكلا بالنسبة للنساء حتى ولو كان لديهن نفاذ إلى الأرض. وخدمات الإرشاد بالغة الأهمية بالنظر إلى أنها كثيرا ما تكون بمثابة السبيل إلى مدخلات وخدمات أخرى. ويعجز تقديم الخدمات على الدوام في الاعتراف بقيود المرأة، سواء كانت التنقل أو الزمن، أو عن أن تكون مصممة لتناسب المهارات الاقتصادية المنزلية بشكل أكبر من تناسبها للإنتاج الزراعي مما يسفر عن أن يكون للنساء نفاذ أقل بكثير من الرجال إلى خدمات الإرشاد. ويمكن أن يكون هذا العجز عن الوصول إلى المرأة مكلفا أيضا حيثما تستخدم النساء الكيماويات الزراعية، بما في ذلك مبيدات الآفات، بدون تدريب ملائم مما يضر بصحتهن ويضر فيما يحتمل بأطفالهن.

¹ أنظر "The potential for improving production tools and implements used by women farmers in Africa" المنظمة، والإيفاد، FARMESA، 1998، روما، إيطاليا.

الجدول 2: الاستخدام في صناعات زراعية مختارة مرتفعة القيمة

البلد	السلعة	سنة المسح	عدد المستخدمين في التصنيع الزراعي	حصة العمالة من النساء
الكاميرون	الموز	2003	10000	...
كوت ديفوار	الموز والأناناس	2002	35000	...
كينيا	الزهور	2002	70000 - 40000	٪75
السنغال	الفاول الفرنسي الطماطم الكرز	2005 2006	12000 3000	٪90 ٪60
أوغندا	الزهور	1998	3300	٪75
زامبيا	الخضروات الزهور	2003/2002 2003 /2002	7500 2500	٪65 ٪35
جنوب أفريقيا	الفواكه سريعة التلف	1994	283000	٪53
المكسيك	الخضروات	تسعينيات القرن الماضي	950000	٪90
كولومبيا	الزهور	منتصف التسعينيات	75000	٪80 - 60
شيلي	الفواكه	التسعينيات	300000	زهاء ٪46
الجمهورية الدومينيكية	الفواكه والخضروات، والزهور والنباتات	1990 - 1989	16955	زهاء ٪41

المصادر مأخوذة من: Maertens, M. and Swinnen, J.F.M., 2009. Are modern supply chains bearers of gender inequality? مقدمة إلى حلقة عمل نظمها الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية بشأن " المساواة بين الجنسين والعمالة الريفية: مسارات تفاضلية للخروج من ربقة الفقر"، 31 مارس/ آذار - 2 أبريل/ نيسان

22- وهذه المعوقات لمشاركة المرأة الكاملة في سلسلة القيمة الزراعية تجور على انخراطهن في تلك السلاسل ونفاذهن إلى فرص كسب دخول أعلى. وتبين الشواهد أن النساء يمددن بمعظم قوة العمل بموجب الزراعة التعاقدية وترتيبات صغار المزارعين (أنظر الجدول 2)، غير أن المزارعات يستبعدن إلى حد كبير من توقيع العقود بأنفسهن لأنهن يفتقدن إلى سيطرة مأمونة على الأرض، والعمل العائلي، والموارد الأخرى المطلوبة لضمان تحقيق تدفق يعول عليه من المنتجات. وفي حين أن النساء قد يهيمن على الكثير من قطاعات البستنة ذات التوجه التصديري، وزراعة الفول والبارزلاء والزهور وغير ذلك من المنتجات، والاقطاف والتعبئة، فإنهن أقل قدرة بكثير على اختراق درجات الإدارة في تلك القطاعات. ورغم أنهن لا يستخدمون بشروط متساوية، فإن الوظائف كثيرا ما توفر فرصا أفضل للنساء مما هو موجود في النطاقات المحصورة في الزراعة التقليدية. وفي السنغال، كان نمو سلاسل عرض البستنة الحديثة مصحوبا بآثار نافعة مباشرة على النساء الريفيات من حيث إدرار الدخل والحد من مواطن عدم المساواة بين الجنسين (Maertens and Swinnen, 2009).

23- مسائل النقل تعوق فرص اكتساب النساء للدخل، من خلال بيع منتجاتهن الزراعية وغيرها من المنتجات. وكثيرا ما يتم جمع المحاصيل النقدية، مثل الكاكاو والبن والشاي، عند باب المزرعة، في حين أنه يتعين على المزارع

نقل المحاصيل الغذائية إلى الأسواق المحلية. وفي أفريقيا يتم ذلك في الشائع عن طريق إشراف النساء على التحميل. وقد تبين للدراسات أن النساء ينقلن 26 طنا متريا لمسافة كيلومترات سنويا بالمقارنة مع أقل من 7 أطنان ينقلها الرجال. ويفضي ذلك إلى أن يحاج البعض بأنه يُعزى إلى النساء ثلثي النقل الريفي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Barwell، 1996).

24- وتحقيق المساواة في المنافسة في الزراعة، ومن ثم تحسين دخل النساء، من شأنه أن يحسن إلى حد كبير من الأمن الغذائي والتغذية. ومن شأن سد فجوة المدخلات في الأراضي الزراعية التي تمتلكها النساء أن يفضي، بافتراض وجود فجوة في الغلة بين الجنسين تبلغ 20-30 في المائة، إلى زيادة في الناتج الزراعي بمتوسط 2.5 إلى 4 في المائة في البلدان النامية المتاح عنها بيانات. وبافتراض أن الفجوة في المدخلات والغلة ممثلة لبلدان نامية أخرى، فإن ذلك يعني ضمنا تحقيق مكاسب عالمية بنفس الحجم². وبافتراض أن الزيادة في الإنتاج استهلكت محليا فإن سد الفجوة في الغلة البالغة 20-30 في المائة من شأنه أن يقلل من عدد من يعانون من نقص التغذية بنسبة 12-17 في المائة في 34 بلدا تتاح عنها البيانات. وثمة ما يقدر أن عدده يبلغ 925 مليون نسمة في العالم كانوا يعانون من نقص التغذية في عام 2010، ومن ثم فإن تحقيق مكاسب بهذا الحجم تعني أن يقل من يعانون من الجوع بمقدار 100 إلى 150 مليون نسمة³. وبالنسبة لأشد البلدان انتشارا للجوع، ولا سيما تلك التي يكون من الأكثر احتمالا أن تعاني النساء فيها من الجوع، والنساء يقمن بدور رئيسي في القطاع الزراعي، فمن الممكن أن تكون التناقضات النسبية أكبر بكثير.

جيم- ما السبب في التركيز على النساء من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية؟

25- أدوار النساء في الزراعة وإنتاج الأغذية بالغة الأهمية في زيادة المتاح من الأغذية الجيدة النوعية، إلا أن أدوارهن في الاقتصاد المنزلي والإنجابي⁴ أكثر أهمية بكثير عندما يتعلق الأمر بترجمة ذلك الغذاء المتاح إلى أمن غذائي وتغذية.

26- ومستوى تمكين المرأة في جوهر فعاليتها في كل من الاقتصاد المنزلي واقتصاد السوق، ويعتبر بالغ الأهمية للنواتج التغذوية. وتبين دراسة عن 39 بلدا أن وضع المرأة يعتبر عاملا رئيسيا في الحالة التغذوية للطفل لأن النساء الأكثر تمكينا لديهن أنفسهن حالة تغذوية أفضل، ويلقبين رعاية أفضل، ويوفرن رعاية أفضل لأطفالهن (Smith et al، 2003). وتملك جنوب آسيا بعضا من أعلى مراتب التصنيف في المؤشر العالمي للجوع لسنة 2010، رغما عن وجود مستويات أعلى بكثير من الدخل القومي الإجمالي في معظم أنحاء جنوب آسيا منه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

² للاطلاع على التفاصيل أنظر: حالة الأغذية والزراعة، المرأة في قطاع الزراعة، سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، المنظمة، 2010-2011.

³ بيانات عن عدد من يعانون من نقص التغذية مأخوذة من "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2010. "التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات" المنظمة، 2010

⁴ يشمل الاقتصاد المنزلي والاقتصاد الإنجابي الحمل بالأطفال وولادتهم، وتقديم الرعاية، والتنظيف، وإعداد الطعام، والطبخ، وغسل الملابس، إلى آخره.

ويُطرح انخفاض الحالة التغذوية والوضع التعليمي والاجتماعي للمرأة في جنوب آسيا كتفسير لهذا الأمر (von Grebmer et al.، 2009). ووفقا لما يقوله Smith et al. (2003)، فإن من شأن تحقيق المساواة بين وضع النساء والرجال في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء أن يقلل من عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بمقدار 13.4 و1.7 مليون على التوالي.

27- **العنف بين الشركاء الحميمين داخل الأسرة المعيشية**، والذي يمكن اعتباره مناقضا لتمكين الإناث، تم التأكيد أيضا على أن له آثارا على الحالة التغذوية للنساء والأطفال. وأظهرت البحوث التي أجريت في بنغلاديش أن الامتهان المنزلي، ولا سيما الامتهان اللفظي، له آثار سلبية على الحالة التغذوية للنساء وعلى التحسينات التي تجري على مدار الزمن. كما أن تقبل النساء للعنف المنزلي له آثار سلبية على حجم تقزم الأطفال ومستويات نقص الوزن (البنك الدولي، 2010).

28- والنزاعات والقتال المدنية تزيد من تفاقم العنف وعدم المساواة بين الجنسين وعدم التمكين وسوء النواتج الغذائية والتغذية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدهور المؤشر العالمي للجوع بنسبة 50 في المائة فيما بين عامي 1990 و2009، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مستويات نقص التغذية التي تبلغ 76 في المائة. وتقدر دراسة حديثة العهد أنه يجري اغتصاب 4 نساء كل 5 دقائق في ذلك البلد (Peterman et al، 2011). وتأتي تشاد في المرتبة الخامسة والثانية على التوالي في ترتيب البلدان في المؤشر العالمي للجوع لسنة 2009 والفجوة العالمية في المساواة بين الجنسين لسنة 2008. وتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية 50 في المائة بالنسبة للفتيات ولكنها تبلغ 72 في المائة بالنسبة للصبيان وتبلغ نسبة الأمية 13 في المائة بالنسبة للنساء بالمقارنة مع 41 في المائة للرجال. ويعد ذلك مؤشرا دليلا على المستويات المنخفضة للتمكين النسبي للمرأة.

29- وينعكس افتقار النساء إلى التمكين النسبي عبر أبعاد متعددة في حلقة الأمن الغذائي والتغذية المترابطة، بما يؤثر على من يضحى بالغذاء في حالة الصدمات وكيفية تخصيص الغذاء، بما في ذلك أنواع معينة من الغذاء، في الأسرة المعيشية.

30- والنساء هن أول من يضحى بصفة عامة باستهلاكهن من الغذاء، أو بنوعية طعامهن، عندما تحدث الصدمات، ليحمين الاستهلاك الغذائي لبقية أفراد أسرهن. غير أن هذه التضحية يمكن أن تحدث مقابل تكاليف مرتفعة جدا، فضلا عما لها من تأثير مباشر على صحتهن. والمتحصلات المنخفضة من الطاقة والتنوع غير السوي للطعام أثناء الحمل والرضاعة تلحق الضرر بالظروف التغذوية للجيل التالي ونموه ورفاهه. ومن بين 77 بلدا صنفهم الفاو على أنهم بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فإن البيانات متاحة عن مؤشر كتلة جسم الأمهات بالنسبة إلى 54 بلدا منها، وتبين أن أكثر من 20 في المائة من النساء في سن الإنجاب في 17 في المائة منها نحيفات بدرجة بالغة (الفصل 3، لجنة الأمم المتحدة الدائمة للتغذية، 2010).

31- غير أنه في حين أن الكثير من الجوع ظاهر للعيان، فإن الكثير منه مستتر عن الأنظار. إن نقص المتحصل الوافي من الفيتامينات والمعادن من طعام سيئ التنوع مسألة مكلفة للاقتصاد ومكلفة لشعبه، وبخاصة النساء. ونقص الحديد هو أشيع الاضطرابات التغذوية في العالم ويؤثر على أكثر من مليار نسمة، ولا سيما النساء في سن الإنجاب وعلى الأطفال في سن ما قبل المدرسة في المناطق المدارية وشبه المدارية. كما أن له آثارا جسيمة على تلاميذ المدارس، وبخاصة الفتيات المراهقات. ويفضي ذلك، إذا لم تتم معالجته، إلى تضاؤل القدرة التعليمية، وانخفاض القدرة على العمل، وزيادة إمكانية التعرض للعدوى ومخاطر الوفيات الأكبر المصاحبة للحمل وولادة الأطفال. ففي سيراليون، يقدر أن نقص الحديد فيما بين العاملات المزارعات كلف الاقتصاد 100 مليون دولار على مدى خمس سنوات (Darnton- Hill and others, 2005). غير أن الحلول تعتبر استثمارات جيدة للغاية. إن إعطاء النساء تكملة بالأودين له نسبة مردودية للتكاليف تتراوح بين 15-250، والتكملة بالحديد للحوامل بنسبة 6-15، والتقوية بالحديد للفرد الواحد 176-220 (البنك لدولي، 2006). ومن شأن تركيز الاهتمام على الفتيات المراهقات اللاتي يعانين من فقر الدم، مجتمعا مع تقليل حمل المراهقات، أن يصل إلى نتائج بعيدة في فصم عرى حلقة فشل النمو بين الأجيال.

32- وحالة النساء التغذوية بالغة الأهمية بالنسبة إلى الألف يوم الأولى من عمر الطفل- تلك الفترة من لحظة التخصيب حتى بلوغ سنتين من العمر عندما يتم وضع المخطط التمهيدي لحياة الطفل. والنساء البالغات الصغيرات أكثر احتمالا بأن ينجبن أطفالا ناقصي الوزن عند الولادة، ويعانون بدورهم من نقص النمو خلال طفولتهم. وفيما بين 54 بلدا منخفض إلى متوسط الدخل، كانت مكانة الأمومة مرتبطة بشكل عكسي بمعدل وفيات الذريات، ونقص الوزن، والتقزم في حالة الرضع والطفولة (Ozaltin et al). والفتيات المولودات بأوزان منخفضة عند الولادة أكثر احتمالا بأن يصبحن نساء بالغات صغيرات، وأن يواجهن مخاطر وفاة متزايدة نتيجة للحمل.

33- والبنية الاجتماعية السائدة بالنسبة للنساء، والعمل في اقتصادات السوق والمنزل، لها تأثير جذري على السنتين الأوليين من عمر الطفل. والحاجات التغذوية للأطفال خلال هذه الفترة أشد من أي فترة أخرى. وستة أشهر من الرضاعة الطبيعية على سبيل الحصر تعتبر بالغة الأهمية لكل من النواتج التغذوية للطفل والحماية المناعية. والتغذية الملائمة والتكميلية بشكل متواتر خلال 18 شهرا التالية تكمل المخطط التمهيدي الذي يقرر إمكانات حياة الطفل في المستقبل. وكثيرا ما تعمل الطالبات المتنافسة على وقت المرأة، وقيود الموارد، بما في ذلك نقص المعرفة، على الإضرار بقدرة المرأة على تلبية الحاجات الحرجة لتلك الفترة.

34- وفي بنغلاديش، تعتبر الرضاعة الطبيعية الحصرية غير مقبولة على نطاق واسع كأفضل غذاء للأطفال دون 6 أشهر من العمر. ونتيجة لذلك فإن من الأكثر احتمالا أن يحصل الصبيان، الذين يعطون الأفضلية في المخصصات الغذائية في الأسر المعيشية، على أغذية أخرى بالإضافة إلى الرضاعة الطبيعية قبل بلوغهم 6 أشهر، في حين تميل الفتيات إلى عدم الحصول على أغذية تكميلية وافية حتى بعد بلوغهن 6 أشهر من العمر. ويسفر ذلك عن أن معدلات وفيات الرضع من الصبيان تكون أعلى منها للفتيات في السنة الأولى من العمر. ونقطة التحول الفعلية تدور حول 8 أشهر، عندما لا تستطيع الفتيات أن يبقين على قيد الحياة بالرضاعة الطبيعية وحدها. وعلى هذا فمن هذه النقطة

فصاعداً، يزداد معدل وفيات الفتيات بحيث أن معدل وفيات الفتيات من عمر 1-4 سنوات يكون أعلى منه بالنسبة للصبان. بيد أن معدلات وفيات الأطفال، إجمالاً، تبين حالياً عدم وجود تفاوتات جنسانية.

35- إن العجز عن تفهم ومعالجة أنماط توزيع الغذاء داخل الأسر المعيشية يمكن أن يفضي إلى نتائج غير متوقعة للسياسات. ففي غانا، تنفق العائلات في برنامج للأشغال العامة من الطاقة بأكثر مما يعوض عنه في الأسرة ومن ثم يعاني مؤشر كتلة أجسامهن. وفي بنغلاديش، كشفت مقارنة بين أربعة برامج أشغال عامة موجهة إلى النساء إلى حد كبير- واحد يُدفع فيه الأجر نقداً، وواحد يدفع فيه أرزاً، وواحد يجمع بين الأرز والنقد، وواحد يدفع الأجر في صورة دقيق قطع نباتية مقوى- أن البرنامج الذي يدفع بالدقيق المقوى هو وحده الذي حسن من الحالة التغذوية للنساء. وكان ذلك راجعاً إلى أن مستوى التحويلات أكبر من مستويات الاستهلاك العادية للأسر المعيشية، وأن دقيق القطع النباتية ليس بالغذاء المفضل ومن ثم كانت النساء يستهلكه (Ahmed et al، 2009).

دال- معوقات أدوار النساء المنزلية والإنجابية

36- ركز القسم الآنف على أدوار النساء الخاصة في توليد الأمن الغذائي والتغذية لأسرهن، إلا أنهن يواجهن تحد له شأنه- ألا وهو الحصول على موارد تكميلية مثل الرعاية الصحية والافتقار إلى الوقت. وربما يكون الوقت هو أهم عامل بالنسبة للنساء، وبخاصة في الألف يوم الأولى من عمر الطفل، إلا أن الدراسات توضح بشكل معتاد بأن النساء ينفقن ساعات أكثر في العمل عندما تكون كل أدوارهن مجتمعة- أدوار السوق، والأدوار المنزلية والإنجابية- بأكثر من الرجال. والافتقار إلى الوقت مدفوع بالطلبات المتنافسة من العمل في السوق وحاجتهن إلى موارد تكميلية لترجمة توافر الغذاء إلى نواتج تغذوية جيدة.

37- ونفاذ المرأة إلى الرعاية الصحية إحدى الحاجات الأساسية في سعيها إلى تحقيق الأمن التغذوي لنفسها ولأطفالها. وتخلق التفاوتات بين الجنسين حواجز لها شأنها أمام نفاذ النساء والفتيات إلى خدمات الرعاية الصحية واستفادتهن منها. والتفاوتات في النفاذ إلى خدمات الرعاية الصحية ونواتجها تعتبر نتيجة لمواطن التضمر الاجتماعية-الثقافية والدينية والاقتصادية والسياسية والجغرافية التي تواجهها النساء والأطفال. ومع ذلك، فإن دور المرأة الإنجابي يعطيها حاجة أكبر إلى الرعاية الصحية عن الرجال. والرعاية السابقة على الولادة هامة على وجه الخصوص لأن الكثير من النساء يكون لديهن أوجه عجز تغذوي عندما يبدأ حملهن يمكن معالجتها والسيطرة عليها.

38- والجماعات الأصلية، التي كثيراً ما تكون أفقر، تفتقد إلى التعليم وتعاني من ممارسات ثقافية تقييدية وتواجه تمييزاً عنصرياً وتعيش في أماكن نائية. وتؤمن العديد من الجماعات الإثنية في أمريكا اللاتينية-المايا والأيمارا والكوتشوا والغواراني- بمعتقدات ثقافية خاصة بشأن ولادة الأطفال تؤثر على قدرة النساء في الاستفادة من الخدمات الصحية. وبالمثل، يوجد لدى بعض الجماعات الإثنية في الهند نفاذ أسوأ إلى خدمات تنظيم الأسرة والاستفادة منها، وصحة أمومة وتغذية أسوأ، بالمقارنة مع النساء من الجماعات غير الأصلية.

39- والرعاية السيئة النوعية من الناحية التقنية أو الرعاية التي لا تحترم المرأة بسبب وضعها الاجتماعي المتصور تعوق المرأة والأطفال عن التماس الرعاية. وعلى العكس من ذلك، يجري تشجيع النساء وأسرهن على الانتفاع من الخدمات الصحية عندما تتحسن نوعية الرعاية وتصبح مؤكدة. ففي بيرو، زادت ولادة الأطفال في مرافق الرعاية الصحية بنسبة 77 في المائة من عام 1999 إلى عام 2007 فيما بين نساء الجماعات الأصلية. وجاء ذلك نتيجة لبرنامج شجع موظفي المرافق على دعم ممارسات معينة ملائمة ثقافيا ومأمونة وعلى التكلم باللغة المحلية.

40- والافتقار إلى الوقت يمكن أن يعرقل أنشطة المرأة في مجال الإنتاج الزراعي وأنشطة إدرار الدخل بالنظر إلى أن الافتقار إلى الوقت يعتبر ظاهرة على مدار السنة، مدفوعة بشكل عام بأنشطتهن المنزلية والإنجابية. غير أن الزراعة، ولا سيما الزراعة المطرية، لها أوقات ذروة في العمل الموسمي يصعب على النساء الوفاء بها بدون التضحية بأدوارهن المنزلية والإنجابية، وهو ما يحتمل أن يضر بحالتهم وحالة أطفالهن التغذوية. وفي أفريقيا التي لديها نظم مطرية إلى حد كبير، تمس الحاجة إلى 50-70 في المائة من قوة العمل خلال فترة أربعة أشهر. والأرقام المقارنة بشأن آسيا، ولديها مستويات ري أعلى بكثير، تبلغ 40-50 في المائة (Delgado and Ranade، 1987).

41- المياه والإصحاح والطاقة وأشكال خدمات البنية التحتية الأساسية الأخرى، بما في ذلك النقل، تعتبر مدخلات تكميلية بالغة الأهمية للأسرة المعيشية وتتولى توفيرها النساء والفتيات إلى حد كبير.

42- يسفر سوء مستوى المياه والإصحاح عن حالات مرتفعة من الإصابة بأمراض الإسهال، وهو كايح له شأنه للحالة التغذوية في الأطفال. ويكشف تقرير لليونيسيف لعام 2006 عن أن 88 في المائة من حالات الوفيات بين الأطفال دون الخامسة من العمر نتيجة للإصابة بالإسهال تسببت فيها المياه والإصحاح غير الآمنين بما يسفر عن زهاء 4 000 حالة وفاة يوميا.

43- مصادر حطب الوقود المنزلي ضرورية من حيث أنه يتعين طبخ 95 في المائة من الأغذية الأساسية لكي تتحول إلى طاقة بشرية، ويتعين طبخ بعضها لفترة طويلة نسبيا. والنساء والفتيات في أفقر الأسر المعيشية هن المسؤولات إلى حد كبير عن الإمداد بالطاقة من خلال جمع خشب الوقود أو إعداد أقراص الروث. ففي أوغندا، إذا كانت أراضي الغابات الشجرية على بعد 30 دقيقة من الأسرة المعيشية وإذا كانت مصادر المياه في حدود 400 متر، فإن الأسرة المعيشية توفر أكثر من 900 ساعة سنويا، فتعود الفائدة من ذلك على النساء والفتيات في المقام الأول. ويقترب ذلك من 0.5 سنة عمل للشخص الواحد (Barwell، 1996). وفي حالات مخيمات النازحين داخليا واللاجئين، يمكن لهذا البحث عن خشب الوقود والمياه أن يعرض النساء للعنف.

44- وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يعزى إلى تلوث الهواء الداخلي الناجم عن الطبخ باستخدام هذه الأنواع من الوقود 3 في المائة من عبء الأمراض في العالم، ويؤثر بشكل غير تناسبي على النساء والفتيات بسبب أدوارهن في الطبخ، وعلى

الأطفال الصغار أيضا بسبب إمكانية تعرضهم للكبيرة للإصابات التنفسية. ومن شأن ذلك أن يخلق حلقة سلبية للتغذية حيث تضائل حالات العدوى المتكررة من الأمن التغذوي.

45- وتعليم المرأة يعتبر واحدا من أهم العوامل شأنًا في تقليل سوء تغذية الأطفال. وتوضح إحدى الدراسات، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من 63 بلدا، أن تعليم النساء يساهم بنسبة 43 في المائة من تقليل سوء تغذية الأطفال على مر الزمن بالمقارنة مع 26 في المائة فقط من التحسينات في توافر الغذاء (Smith and Haddad، 2000).

46- وفي حين أنه تم تحقيق الكثير من التقدم في التعليم منذ عام 1950، مع التقارب في مستويات تعليم الذكور والإناث، فإن التقدم لم يكن مستويا. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان الصبيان يكتسبون سبل الحصول على التعليم الثانوي وما بعد الثانوي بأكثر من الفتيات فيما بين عامي 1999 و2008، مما زاد من سوء التفاوت بين الجنسين. وفي جنوب آسيا، توجد 95 فتاة في المدارس الابتدائية مقابل كل 100 صبي. وتظهر دلائل على التحيز التراكمي في التعليم في باكستان، حيث يكون من الأقل احتمالا بنسبة 14 في المائة أن تنتظم فتاة تتراوح في العمر بين 5-9 سنوات في المدرسة عنها من صبي من نفس العمر، ولكنها عندما تبلغ 10-14 سنة من العمر تكون أقل احتمالا أن تنتظم في المدرسة عن الصبي بنسبة 24 في المائة (موجز تقرير عن التنمية في العالم، 2012، يصدر قريبا).

47- وفي نيبال، عندما تكون المدرسة على مسافة أكثر من أربعة أميال مشيا من الطريق الرئيسي فإن نسبة التحاق الصبيان بالمدرسة تبلغ 56 في المائة ونسبة التحاق الفتيات تبلغ 31 في المائة. وعندما تكون المدرسة على مسافة 30 دقيقة مشيا من الطريق فإن نسبة التحاق الصبيان تزيد إلى 67 في المائة والفتيات إلى 51 في المائة (Shyam، 2007). وعدم وجود مراحيض منفصلة، أو مرافق تحترم الفروق الثقافية بين الفتيات والصبيان، يمكن أن يسفر أيضا عن انخفاض انتظام الفتيات. وليس من قبيل المصادفة أن أعلى معدلات سوء التغذية بين الأطفال توجد في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

48- وتعمل كل هذه المعوقات في اقتصاد السوق الزراعية والاقتصادات المنزلية والإنجابية، على إلحاق الضرر بأدوار النساء في توليد الأمن الغذائي والتغذية لأنفسهن ولأسرهن. وأعباء العمل المرتفعة لا تضر بصحة المرأة وحالتها التغذوية فقط، وإنما تهدد نواتج الحمل بالنسبة لها ولأطفالها، وتحد من وقتها في رعاية الأطفال، ولا سيما في السنتين الأوليين الحرجتين من عمر الأطفال، ولكنها تفضي إلى تكاليف اقتصادية تدوم طول العمر تتكبدها هي وأطفالها، والاقتصاد الوطني في نهاية الأمر.

ثالثا- توصيات وتوضيحات بشأن السياسات

49- النساء عنصر رئيسي في ترجمة قطاع زراعي متوقد الحيوية إلى أمن غذائي وتغذية على حد سواء. وتحسين الحالة الغذائية للمرأة وسيلة قوية لتحسين صحة النساء وطول عمرهن وقدرتهن الذهنية والبدنية وإنتاجيتهن، علاوة

على تحسين الأمن الغذائي والتغذية للجيل القادم. واعترافاً بذلك، فإن التقرير السادس للجنة الأمم المتحدة الدائمة للتغذية عن حالة التغذية في العالم يدعو إلى بذل جهود متجددة للاستثمار في تغذية الأمومة بطريقة مستدامة وكلية. إن ذلك هو السبيل إلى تحسين الحالة التغذوية والتنمية البشرية للجيل القادم، وهو سبيل حيوي من الناحية الاقتصادية. إن سوء التغذية يمكن أن يكلف الأفراد 10 في المائة من مكاسبهم طول العمر ويكلف الأمم من 2 إلى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أسوأ البلدان تضرراً (Alderman، 2005). ولذلك يجب حتى على السياسات الاقتصادية الكلية أن تكون محيطة علماً بالقضايا الجنسانية لكي تكفل أن تسفر عن النتيجة المستövبة.

50- والاتجاهات الاقتصادية العالمية، وسياسات التجارة، وإنتاج الطاقة الحيوية، وتغير المناخ، يمكن أن تؤثر على أسعار الأغذية المحلية والسلع الأساسية، ويمكن أن يستحث ذلك بدوره الأسر المعيشية الريفية على إعادة توجيه استراتيجياتها في سبل كسب العيش. ومن الممكن أن يتطلب إعادة توجيه هذا التنقل، وكثيراً ما تكون مقصورة على النساء. ومن الممكن أن تسفر عن تغييرات في تقسيم العمل والمكاسب المصاحبة له فيما بين أفراد الأسرة المعيشية. والسياسات التي تحابي المحاصيل التي يبيعها الرجال نقداً قد تزيد مع ذلك من أعباء العمل على الإناث. ومن الممكن أن يقلل مدخل العمل المتزايد للمحاصيل التي يسيطر عليها الرجال من العمل المتاح للمحاصيل التي تسيطر عليها الإناث والمكاسب المصاحبة لها. والتحليل الجنساني هام لكفالة ألا تبدل السياسات الكلية أنماط تخصيص العمل فيما بين أفراد الأسرة المعيشية بطريقة تزيد من دخل الذكور على حساب دخل النساء، وتضر بالأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة المعيشية. وثمة عدد من الإجراءات التي تدني من آثار التحولات في السياسات وإعادة توجيه سبل كسب العيش، وتجعلها أقل احتمالاً بأن تلحق الضرر بالأمن الغذائي والتغذية. كما أن هذه الإجراءات ستخفف من شدة القيود التي تواجهها المرأة على أساس يومي، وتعزز التحسينات في الحالة التغذوية للمرأة، وتحسن الإنتاجية في الأدوار الثلاثة كلها- السوق والمنزل والإنجاب.

51- والعامل الرئيسي الأول في إنتاجية السوق، ولا سيما في الزراعة، هو إيجاد بيئة منافسة عادلة بحيث تضمن القوانين والسياسات حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في تملك الأصول، مثل الأرض، والسيطرة عليها، والحصول على خدمات من قبيل الصحة والتعليم والإرشاد والإئتمان. وتحتاج النساء إلى أن يُعترف بهن كمزارعات في حد ذاتهن على النقيض من كونهن بنات أو زوجات أو شريكات للمزارعين. وينبغي أن تكفل الإجراءات الحكومية ألا تميز التشريعات ضد النساء في مجالات من قبيل الميراث والأجور وحياسة الممتلكات والطلاق والتعاقد. وتتمثل المرحلة الأولى في مراجعة جميع القوانين القائمة من حيث التمييز.

52- وعزز الكثير من برامج صكوك الملكية في الماضي من حقوق الرجال في الأرض ولكن كثيراً من البلدان الأفريقية اتبعت على مدار العقد الأخير قوانين جديدة للأرض تعزز من حقوق النساء في الأرض، وتعترف بالملكية العرفية للأرض حيثما كان ذلك ملائماً، وتقضي بعدم قبول أشكال الإثبات المخالفة للقواعد المرعية بشأن حقوق الأرض. وأصدرت إثيوبيا فيما بين 2003-2005 شهادات لحوالي 6 ملايين أسرة معيشية (18 مليون قطعة أرض) وثقت حقوق

استخدام الأراضي القابلة للتورث، في حين أنها لا تزال تقيد التحويلات السوقية. وإبان أكثر من 80 في المائة من المجيبين بأن الشهادات حسنت من أحوال النساء (البنك الدولي، الفاو، الإيفاد، 2008).

53- وإيجاد المنافسة العادلة فيما يتعلق بكفالة النفاذ إلى الأرض خطوة أولى في معاونة النساء على تجاوز إنتاج الكفاف والدخول إلى إنتاج أعلى قيمة وموجه نحو السوق، وهو عنصر هام في الزراعة الناجحة من أجل التنمية. فالكسافا، على سبيل المثال، والتي تقوم بزراعتها النساء على نطاق واسع ويُنظر إليها تقليدياً كمحصول غذائي كفاف. وفي غانا، أنشأ "مشروع الاستيعاب المستدام للكسافا كسلعة أساسية صناعية" نظماً تربط المزارعين، وبخاصة النساء، بالأسواق الجديدة لمنتجات الكسافا، مثل الدقيق ومنتجات الخبز ومواد لصق الخشب الرقائقي.

54- بيد أن من المهم، مع دخول النساء إلى مستويات إنتاج تجارية أكبر، أن يكون لديهن نفاذ إلى خدمات التمويل الريفية، لكي يحصلن على رأس مال عامل ولكي يدخرن مكاسبهن على حد سواء، من خلال حساباتهن الشخصية التي لا تحتاج إلى توقيع مصادقة من الأزواج أو الآباء.

55- إدراج تحسين الحالة التغذوية للنساء والفتيات المراهقات والأطفال بين الأهداف الرئيسية والنواتج المتوقعة للبرامج والاستراتيجيات والسياسات المتصلة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذوي. ومن الأمثلة الجيدة لهذا النوع من البرامج إدخال زراعة البطاطا الحلوة المطعمة بالبرتقال (OFSP) في موزامبيق حيث كانت النساء يزرعن في العادة البطاطا الحلوة البيضاء. وتحتوي البطاطا الحلوة المطعمة بالبرتقال على مستويات أعلى من أشباه كاروتين بروفيتامين ألف وعندما يتم إدخال منتجات جديدة- يعني حلول كعكة خبز صغيرة محلاة مصنوعة من دقيق البطاطا الحلوة هذا البرنامج شاملاً في إدخال منتجات جديدة- يعني حلول كعكة خبز صغيرة محلاة مصنوعة من دقيق البطاطا الحلوة محل جزء من دقيق القمح تلبية لاحتياجات الطفل الصغير الغذائية. كما أدخل البرنامج مستويات تسويقية بشأن حجم الدرنات ونوعها بحيث يمكن للأسرة المعيشية أن تحتفظ ببعض الدرنات وتستهلكها. كما حرص البرنامج على كفاءة ألا تتحول السيطرة على الدخل المحقق من المبيعات إلى الرجال بعد أن أصبح المحصول ذي طابع تجاري أكبر. وانخفض شيوع الريتينول المصلي لفيتامين ألف من 60 في المائة للأطفال إلى 38 في المائة نتيجة لإدخال البطاطا الحلوة المطعمة بالبرتقال، في حين ظل المستوى في أطفال مجموعة المقارنة عند نسبة 60 في المائة على الرغم من توافر كبسولات فيتامين ألف (Low et al., 2007).

56- والتركيز على القيمة المرتفعة للزراعة الصغيرة الحجم- الفواكه والخضروات والثروة الحيوانية ومسايد الأسماك، يمكن أن يكون أيضاً بمثابة تدخلات مربحة لكل الأطراف في هذا الصدد، شريطة أن تُشرك المرأة فيها. تولد تدخلات الفواكه والخضروات والثروة الحيوانية والأحياء المائية دخلاً أعلى من الحبوب الأساسية، وتحتوي على قيمة غذائية أعلى، وعندما يشتمل ذلك على السلوك التثقيفي المصمم لتمكين المرأة فإن من الأكثر احتمالاً أن تحسن من الحالة التغذوية (البنك الدولي، 2007(أ)). وأظهر برنامج لمنظمة كير في بنغلاديش أنه عندما تُدرج المرأة في البرنامج فإن من الأكثر احتمالاً أن تواصل الأسرة المعيشية الاشتغال بالأحياء المائية بعد انسحاب منظمة كير وأن يتحسن اقتصاد

الأسرة المعيشية وتغذيتها (النموذج 13، برنامج العمل الثاني المشترك بين الوكالات المتعلق بالمياه والتنمية الزراعية المستدامة، البنك الدولي والفاو والإيفاد، 2008).

57- كما أن إنتاج محاصيل البستنة على أساس تجاري أكبر يزيد من العائد على الأرض بحوالي 10 أضعاف بالمقارنة مع العائد على محاصيل الحبوب (البنك الدولي، 2007(ب)). كما أنه يولد عمالة في الحقول- تحتاج محاصيل البستنة إلى زهاء ضعف مدخلات العمل لكل هكتار من محاصيل الحبوب- ويولد وظائف أكثر خارج المزرعة في التجهيز والتعبئة والتسويق. وتشغل النساء معظم هذه الوظائف الجديدة (Module 12 TN 1، البنك الدولي والفاو والإيفاد، 2008). ولا يفرض ذلك فقط إلى زيادة الإمدادات المحلية من الأغذية المغذية وإنما يزيد أيضا من دخل الإناث الذي له نمط إنفاق مصاحب على الغذاء والأطفال. بيد أنه ينبغي أن تكون هناك تشريعات واستراتيجيات سارية لكفالة المساواة بين العمال والعاملات وحمايتهم.

58- وضع استراتيجيات تهدف إلى زيادة عدد النساء الممثلات لسياقات اجتماعية متنوعة، ووضعهن في مستويات صنع القرار والتأثير على السياسات في قطاع الزراعة. لقد جرى العمل بشكل تقليدي على استبعاد النساء من الكثير من دروب الحوكمة، سواء كان ذلك في جماعات المستخدمين المحلية أو منظمات المنتجين أو المجالس المحلية أو الحكومة الوطنية. ويتعين أن تنخرط النساء في مستويات أعلى منزلة مما هو عليه الحال بصفة عامة- في البحث العلمي وفي وزارات الزراعة وفي الحكومات المحلية.

59- ويتعين على الحكومات ألا تدعو فقط إلى تعميم البعد الجنساني في الحوكمة الوطنية والمحلية وإنما أن تضع التشريعات من أجل ذلك وتعمل على استظهاره. والإصلاحات الداخلية، بما في ذلك العمل الإيجابي من أجل النساء، مطلوبة لزيادة تمثيل الإناث في وزارات الزراعة وفي الحكم المحلي. وينبغي أن تشمل تلك الإصلاحات خطط عمل تضع أهدافا محددة الزمن وآليات تكفل المساواة. ويتعين توفير التدريب للنساء لتزويدهن بالمهارات المطلوبة، ولا سيما في البلدان التي تكون مستويات تعليم الإناث فيها منخفضة، وكفالة أن يكن مطلعات تماما على أدوارهن ومسؤولياتهن. ففي الهند، تحجز مجالس القرى مقاعد للنساء ولأفراد الطوائف والقبائل المصنفة. وقد أظهرت الدراسات أن حجز مقاعد للنساء يزيد من الاستثمار في أنواع البنية التحتية الوثيقة الصلة بالنساء وأن مجالس القرى تكون أكثر فعالية عندما يتم تقديم التدريب الحساس لنوع الجنس إلى كل من أعضاء وعضوات المجالس.

60- ويتعين على الحكومات، كي تبدأ التحول في الأعراف الاجتماعية، أن تضع نماذج للممارسات الجيدة للقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي لها أن تكفل أن تحتوي العقود العامة- الخاصة بشأن تقديم خدمات من قبيل الإرشاد الزراعي على مؤشرات قياس وأهداف بشأن نفاذ المرأة إلى الخدمات والمشاركة في المشاريع، مشفوعة بأحكام جزائية ضد عدم تحقيق ذلك. وينبغي لعمليات تفكيك الطابع المركزي لإدارة الموارد ونقلها إلى جماعات المستخدمين، مثل روابط المستخدمين لإدارة المياه أو إلى المجتمعات المحلية لإدارة الغابات، أن تنص على مشاركة النساء. وينبغي ألا يتم تحديد الأهداف فقط، وإنما ينبغي لعمليات رفع التقارير أن تكون شفافة أيضا لتمكين المجتمع المدني من رصد

إنجاز الأهداف والمطالبة بإجراءات تصحيحية إذا لم يتم تحقيق تقدم. فمثلا، أشرك مشروع تنمية مستجمعات مياه كارناتاكا بالهند، والمصمم لتحسين إنتاجية مستجمعات المياه، النساء منذ البداية وزودهن ببرامج التدريب وأشركهن بجلاء في جماعات المزارعين. وقد حسّن المشروع من الغلة الزراعية وتنوع المحاصيل (من 4 إلى 9 أصناف من المحاصيل) وارتفع دخل الأسرة المعيشية في المجتمع المحلي بمقدار 373 دولارا من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وقال أكثر من 70 في المائة من النساء إن المشروع حسّن من حياتهن.

61- وجماعات المنتجين أو التعاونيات النسائية عناصر هامة تتيح للنساء تجميع حصادهن، والتفاوض على أسعار أفضل، وإدخال عمليات تجهيز مضيقة للقيمة، وتوفير نفاذ أفضل فيما يحتمل إلى نقل منتجاتهن.

62- ونظرا إلى مستويات تعليم المرأة الأكثر انخفاضا، فإنه يتعين على الحكومات ألا تغفل عن متابعة المستقبل. إن من شأن كفاءة وجود نسبة كبيرة من الإناث المؤهلات بشكل جيد، والمرشحات لشغل مناصب رفيعة في المنظمات الزراعية العامة والخاصة، أن يتطلب تركيزا متزايدا على تعليم الإناث، بما في ذلك توفير حوافز من قبيل التغذية المدرسية المراعية للاحتياجات التغذوية، وحصص إعاشة منزلية، و/ أو تحويلات نقدية من أجل تعليم الفتيات، ومنح دراسية للتدريب المهني والجامعي في العلوم والسياسات الزراعية. ويعتبر ذلك أحد عناصر كفاءة انعكاس آراء النساء واهتماماتهن بشكل أفضل في صنع السياسات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

63- والاستثمار في تدعيم البنية التحتية الأساسية من أجل الخدمات العامة الأساسية والمؤسسات الريفية، وجعلها مراعية للفوارق بين الجنسين. ومن شأن ذلك أن يزود الفتيات بنفاذ أفضل إلى التعليم المدرسي ويحرر النساء من المهام الكثيفة الوقت، ويمكنهن من البحث عن عمل مجز ومثمر بشكل أكبر. ففي ريف مالي مثلا، أسفر الإمداد بمنصات متعددة الوظائف محرّكة بالديزل لا تقوم بالإمداد بالكهرباء من أجل الإضاءة فقط وإنما تمتد أيضا بالقوة المحركة للأعمال الكثيفة العمالة مثل التصنيع الزراعي (الطحن والتقشير) وضخ المياه، عن وفورات جمة في الوقت، وتعزيز تنمية المنتجات المصنعة، وزيادة مكاسب المرأة اليومية بمقدار 0.47 دولار (النموذج 9، البنك الدولي والفاو والإيفاد، 2008). وحيثما تتاح المواقف ذات الكفاءة في الاستخدام للوقود، وأشكال الوقود الأخرى بخلاف الكتلة الحيوية، فإن النساء يوفرن 2-3 ساعات يوميا. وحيثما تكون الطاقة الميكانيكية متاحة لاستخراج المياه، والحراثة ونقل المحاصيل، فإن انتظام الفتيات في المدارس يمكن أن يزداد صفا أو صفين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001).

64- وبناء رأس المال البشري من النساء والفتيات من خلال زيادة حجم التدخلات التغذوية المباشرة، والجهود التعليمية الموجهة، وبناء مهاراتهم المهنية ومن ثم توسيع نطاق خيارات المرأة، وتدعيم نفوذهن داخل أسرهن المعيشية ومجتمعاتهن. ومن الممكن أن تعمل سلسلة من التدخلات الخاصة بالتغذية والمجربة على حماية تغذية الأفراد والمجتمعات المعرضين للتضرر وإفادة الملايين من الناس إذا ما كانت مصحوبة بسياسات تنمية مراعية للتغذية في الأمن الغذائي والزراعة والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم. ومن بين هذه التدخلات:

(أ) تمكين النساء بحيث يمكنهن مواصلة الأخذ بالتغذية الأمثل أثناء الحمل وبعد ولادة الأطفال، بما في ذلك التغذية التكميلية قبل الولادة، والرضاعة الطبيعية، والتغذية التكميلية الملائمة من سن ستة أشهر والنظافة الصحية المتصلة بالأغذية

(ب) المعاونة على التحصيل الوافي من الفيتامينات والمعادن فيما بين من هم أكثر احتياجا لها، ولا سيما الحوامل والمرضعات، من خلال أغذية متنوعة وأغذية مدعمة ومواد غذائية مكملية.

(ج) كفالة أن يتوافر لمن يعانون من نقص التغذية سبلا للحصول على ما يحتاجونه من الغذاء والتغذية، والانتفاع به، من أجل النمو والصحة الجيدة، من خلال إيلاء الاهتمام بوجه خاص إلى المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، وإدارة التغذية الخاصة بالتغذية الوقائية والعلاجية للأفراد الذين لا يزالون يعانون من نقص التغذية.

65- وسيحتاج الأمر إلى الحرص بشكل خاص على كفالة أن يكون للسكان الذين يصعب الوصول إليهم نفاذ إلى التدخلات التي يجري تقديمها.

66- والاستثمار في تغذية الرضع والأطفال فيما بين فترتي التخصيب وبلوغ سنتين من العمر يمكن أن يحول دون وفاة مليون طفل سنويا، ويخفف من وطأة الأمراض ويقلل من العبء الراهن والمستقبل على نظم الرعاية الصحية، ويزيد من انتظام التلاميذ في المدارس والحاصلات التعليمية، ويحسن من الرخاء الاقتصادي وقدرة جميع المواطنين على تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ومن الناحية الاقتصادية، تقدر النسب المثوية لمردود التكلفة لتلك التدخلات بما يتراوح بين 15.8 و110. كما أن الاستثمار في التغذية يزيد من صمود المجتمعات في مواجهة تقلب الأسعار وغير ذلك من الصدمات: فالأطفال حسني التغذية أقل تعرضا للتضرر من الصدمات وينتعشون بأسرع ممن يعانون من نقص التغذية. والاستثمار في تعليم الفتيات يؤخر الزواج والحمل الأول وهو ما يفضي إلى حالات حمل مستقبلية ونواتج تغذية للأطفال أفضل.

67- ويتعين إكمال هذه التدخلات باستثمار في الحماية الاجتماعية الحساسة لنوع الجنس تكفل أن يكون للنساء والأطفال نفاذ إلى الخدمات الاجتماعية والدخل في أوقات الأزمات. وقد بحثت دراسة أجريت في زمبابوي في تأثير الحرب الأهلية التي وقعت في أواخر سبعينيات القرن الماضي والتعرض للجفاف في الفترة 1982-1984. وقد وجدت أن الصدمات أثرت على طول الأطفال في سن ما قبل المدرسة. بيد أن هذا التأثير في سن ما قبل المدرسة له تأثير أطول أمدا- فلو أنه تمت حماية الحالة التغذوية لهؤلاء الأطفال، أي لو أنها كانت مساوية لحالة الطفل المتوسط في البلدان المتقدمة، لكانوا قد أصبحوا حينئذ أطول بمقدار 4.6 سم، وأكملوا 0.7 صفا إضافيا في المدرسة. ومن شأن ذلك أن يترجم إلى تقدير متحفظ يفقد 7-12 في المائة من المكاسب طيلة العمر (Alderma et al، 2003).

68- ويعتبر جمع البيانات المقسمة بحسب نوع الجنس في نظم معلومات الأمن الغذائي والزراعة مسألة بالغة الأهمية، وتوفر أساسا لتحليل البيانات يتركز على نوع الجنس ولتفهم أفضل للقيود المتصلة بنوع الجنس ولقرارات سياساتية أكثر وعيا بالبعد الجنساني. ويتعين لهذا التحليل الجنساني أن يأخذ في اعتباره القيود الجنسانية المختلفة

داخل الأسرة المعيشية والمجتمعات والبلدان. وينبغي أن يشمل تقييمات للتأثير التغذوي في برمجة الأمن الغذائي والبرمجة الزراعية، في مراحل التخطيط الباكرة، لكفالة أن تكون "مراعية للفوارق بين الجنسين"، وتساعد على تحسين التغذية، وتخفف من وطأة الآثار المعاكسة المحتملة. ويتعين أن تكون التدخلات التي تهدف إلى إزالة الفجوة بين الجنسين في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية مترابطة ومتسلسلة على النحو الملائم، وأن تأخذ في اعتبارها سياقاتها الاجتماعية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الرجال. وفي حالة الافتقار إلى مثل هذا التحليل، فسيظل للسياسات التي يبدو أنها محايدة جنسانياً آثار غير متوقعة.

69- وإجمالاً، ستؤثر أي سياسة بشأن الزراعة والأمن الغذائي متصلة بالموارد الطبيعية أو التكنولوجية أو البنية التحتية أو الأسواق على الرجال والنساء بطريقة مختلفة لأنهم يقومون بأدوار مختلفة ويواجهون قيوداً وفرصاً مختلفة في القطاع. وتتطلب السياسات تفهماً للأبعاد الجنسانية المعرضة للخطر وإدراج عدسة جنسانية تستجيب للسياق الوطني. وحيث أن بعض السياسات الزراعية والغذائية والتغذوية والقضايا الجنسانية تكون خاصة بمواقع معينة، فإنه يمكن معالجتها على أفضل وجه من خلال تقييمات وسياسات وبرامج خاصة بالمواقع. وقد يكون للتدخلات آثاراً جنسانية يصعب التنبؤ بها وتقييمها، لذلك ينبغي أن تشمل السياسات والبرامج جمع بيانات أساسية ورصداً وتقييماً صارمين. وينبغي أن يكون الممارسون مستعدين لإعادة تشكيل أنشطتهم استجابة للتطورات غير المتوقعة. إن جعل صوت المرأة مسموعاً على جميع المستويات في صنع القرارات مسألة حاسمة في هذا الصدد.

70- وباختصار، فإن مكافحة الأمن الغذائي وسوء التغذية بفعالية يحتاج إلى التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية: تمكين المرأة، وتحسين الحالة التغذوية للمرأة، واستئصال الفجوة بين الجنسين في الزراعة.

المراجع

- Alderman Harold, John Hoddinott, and Bill Kinsey 2003 Long-Term Consequences of Early Childhood Malnutrition. Discussion paper 168. IFPRI
- K. Allendorf, 2007, Do women's land rights promote empowerment and child health in Nepal. *World Development*, Volume 35, Issue 11, pages 1975-1988.
- Barwell Ian. 1996. "Rural Transport in Developing Countries." In *Engendering Development*, Policy Research Report. Washington, DC: World Bank.
- Blackden, Mark, and Chitra Bhanu. 1999. "Gender, Growth and Poverty Reduction," 1998 SPA Status Report on Poverty in sub-Saharan Africa, World Bank Technical Paper 428, World Bank, Washington, DC.
- Darnton-Hill, Ian, Patrick Webb, Philip W. J. Harvey, Joseph M. Hunt, Nita Dalmiya, Mickey Chopra, Madeleine J. Ball, Martin W. Bloem, and Bruno de Benoist. 2005. "Micronutrient Deficiencies and Gender: Social and Economic Costs." *American Journal of Clinical Nutrition* 81 (5): 1198S–1205S.
- Deere, Carmen D., and Cheryl Doss. 2006. "Gender and the Distribution of Wealth in Developing Countries." *UNUWIDER (World Institute for Development Economics Research of the United Nations University)*, Research Paper No. 2006/115, UNU-WIDER, Helsinki.
- Delgado, Christopher L., and Chandrashekhar G. Ranade. 1987. "Technological Change and Agricultural Labor Use." In *Accelerating Food Production in Sub-Saharan Africa*, ed. John W. Mellor, Christopher L. Delgado, and Malcolm Blackie, 118–35. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- FAO. 2011. *The State of Food and Agriculture 2010-11, Women in agriculture: Closing the gender gap for development*. Rome
- Goldstein, Markus, and Christopher Udry. 2005. "The Profits of Power: Land Rights and Agricultural Investment in Ghana." *Economic Growth Center Discussion Paper No. 929*, Yale University, New Haven, CT.
- Grebmer Klaus von, Bella Nestorova, Agnes Quisumbing, Rebecca Fertziger, Heidi Fritschel, Rajul Pandya-Lorch, Yisehac Yohannes 2009. *Global Hunger Index The Challenge of Hunger: Focus on Financial Crisis and Gender Inequality*. IFPRI, Welthungerhilfe, Concern Worldwide.
- Haddad Lawrence J. John Hoddinott, and Harold Alderman. 1997. *Intrahousehold Resource Allocation in Developing Countries: Models, Methods, and Policy*. Washington DC: Johns Hopkins University press.
- Higgins, P.A. and Alderman, H., 1997. Labor and women's nutrition. A study of energy expenditure, fertility, and nutritional status in Ghana. *Journal of Human Resources* 32 (3) pp 577-595.
- Hoddinott, John, and Lawrence Haddad. 1995. "Does Female Income Share Influence Household Expenditures? Evidence from Côte D'Ivoire." *Oxford Bulletin of Economic and Statistics* 57 (1): 77–96.
- Low Jan W., Mary Arimond, Nadia Osman, Benedito Cunguara, Filipe Zano, and David Tschirley 2002 A Food-Based Approach Introducing Orange-Fleshed Sweet Potatoes Increased Vitamin A Intake and Serum Retinol Concentrations in Young Children in Mozambique. *The Journal of Nutrition* 137(5): 1320
- Kennedy, Eileen, and Pauline Peters. 1992. "Household Food Security and Child Nutrition: The Interaction of Income and Gender of Household Head." *World Development* 20 (8): 1077–85.
- Özaltın Emre, Kenneth Hill, S. V. Subramanian 2010. Association of Maternal Stature With Offspring Mortality, Underweight, and Stunting in Low- to Middle-Income Countries. *Journal of the American Medical Association*. 303(15):1507-1516

- Shyam, K. C. 2007. "Rural Accessibility and Gender Differences in School Enrollment in Nepal." Paper presented at the World Bank Roundtable on Mainstreaming Gender in Transport, Washington, DC, June 20 cited in World Bank, FAO, IFAD 2008.
- Smith Lisa, U. Ramakrishnan, A. Ndiaye, Lawrence. Haddad, and Reynaldo. Martorell. 2003. The importance of women's status for child nutrition in developing countries. Research Report 131. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.
- Udry Chris., John Hoddinott, Harold Alderman and Lawrence J. Haddad (1995). "Gender Differentials in Farm Productivity: Implications for Household Efficiency and Agricultural Policy." *Food Policy*, 20(5).
- United Nations Economic and Social Commission for the Pacific (UNESCAP), "Women in Small Business in Indochina: Issues and Key Approaches," Women in Development Discussion Paper 4, <http://unescap.org/esid/GAD/Publication/DiscussionPapers/04/series4.pdf>.
- UNICEF. 2006. "Progress for Children: A Report Card on Water and Sanitation." Report, United Nations, New York.
- UNSCN 2010 Sixth report on the World Nutrition Situation.
- World Bank, FAO and IFAD. 2008 Gender in Agriculture Sourcebook.
- World Bank 2006 Repositioning Nutrition as Central to Development. A Strategy for Large Scale Action. Washington DC: World Bank.
- World Bank 2007 From Agriculture to Nutrition: Pathways, Synergies and Outcomes. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 2007. World Development Report 2008: Agriculture for Development. Washington, DC: World Bank.